الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/C.5/51/51
30 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١٣٩ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

تقرير الأمين العام

موجـــز

يتضمن التقرير الحالي تقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وقد خصصت الجمعية العامة بقراريها ٢١٣/٥٠ ألف وباء مبلغا صافي مجموعه ٧٠٠ ٤٩٤ ٣٦ دولار (إجماليه ٩٠٠ ١٦١ ٤٠ دولار) لسنة ١٩٩٦. وفي قرارها ٢١٥/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وافقت الجمعية العامة على استعمال المبلغ المتبقي في الرصيد غير المستعمل لسنة ١٩٩٦ البالغ ١٢ مليون دولار لتمويل ميزانيـــة المحكمة لسنة ١٩٩٧. وخلال سنة ١٩٩٦، بلغت النفقات الفعلية ٨٠٠ ٤٧٧ ٢٤ دولار في مقابل اعتمادات قدرها ٧٠٠ ٤٩٤ ٣٦ دولار.

300597 300597 97-14351

أولا - مقدمة

١ - تضمن تقرير الأداء السابق المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٤٩ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ (A/C.5/50/70) تفاصيل النفقات في السنة التقويمية ١٩٩٥. ويتضمن التقرير الحالي تقرير أداء المحكمة لسنة ١٩٩٦، وهي أول سنة تشغيل كاملة. وكان من التطورات الملحوظة التي حدثت في أنشطة المحكمة في أثناء السنة تنصيب القضاة في أروشا لتولي مهامهم على أساس التفرغ.

٢ - وقد كان تعيين الموظفين الذين تمس إليهم الحاجة بطيئا وغير متسق، حيث بقيت مهام كثيرة دون موظفين طوال أشهر أحيانا بسبب عدم توفر مرشحين لأداء الأعمال المطلوبة في مكاتب المحكمة في أروشا وكيغالي. وبدأ مكتب المدعي العام تحقيقاته الميدانية مستعينا بخدمات موظفين بدون مقابل وبمعدات وفرتها الحكومات المانحة. وبالمقارنة، حيل دون وصول قلم المحكمة إلى مرحلة التشغيل الكامل بسبب صعوبة الحصول على موظفين لمناصب تتطلب مهارات وخبرة فيما يتعلق بالنظام المشترك، لا سيما المعرفة المتعمقة بالقواعد والنظم الخاصة بالموظفين والشؤون المالية. ولئن كان قد تم تعيين عدد من طالبي التوظف الخارجيين في مناصب مسؤولة في قلم المحكمة، فقد اتضح أنه ليس من السهل تطويع مهاراتهم للقيام بأعمال عملية تابعة للأمم المتحدة.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، احتاج الأمر إلى مهارات تعين على السير السلس لأعمال مكتب المدعي العام التي ليست مما هو معهود في عمليات الأمم المتحدة، مثل مهارات التحقيقات الجنائية والمحامين الخبيرين بالمرافعات في المحاكم، وكان توظيف أشخاص مناسبين لها على المستوى الدولي أمرا أكثر صعوبة.

٤ - ووجهت تأخيرات في شراء المواد والمعدات، وتشييد أماكن العمل وتحسينها، ومزاولة المهام الداخلية الأساسية الدورية، مثل مسك وإعداد السجلات المحاسبية، والبيانات المالية، والمطابقات المصرفية. ورغم تلك الصعاب، شملت الإنجازات التي تحققت أثناء الفترة إبرام عقد لاستئجار أماكن العمل وإقامة مكاتب المحكمة في مركز أروشا الدولي للمؤتمرات؛ وتشييد أول قاعة كاملة للمحكمة وتجديد أماكن العمل المخصصة في مركز المؤتمرات لدوائر المحكمة؛ وإبرام اتفاق مع حكومة البلد المضيف بشأن طرائق تنظيم تشييد مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة وتشغيله. وقد أفضى الاتفاق مع حكومة البلد المضيف إلى بدء التشييد والتشغيل اليومي لمركز احتجاز في أروشا، مع توفر مكان يكفي لاستيعاب عدد محدود من السجناء، ريثما يتم الانتهاء من المرفق الكامل. كما أنه أدى إلى وضع إجراءات تشغيلية تفي بمعايير لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٥ - وقد أسفرت أنشطة المحكمة عن اصدار ١٤ لائحة اتهام تشمل ٢١ شخصا. وتم إجراء مفاوضات لنقل الأشخاص المتهمين الموضوعين تحت الحراسة لدى بضع دول أعضاء إلى الحراسة لدى المحكمة. وبحلول نهاية السنة، كان هناك ١١ شخصا متهما إما أنهم أودعوا السجن في مركز الاحتجاز وإما تم تحديدهم لنقلهم إلى حراسة المحكمة بموجب ترتيبات تعاونية مع دول أعضاء. كما بدأت الأعمال

التحضيرية لمحاكمة الأشخاص المحتجزين من قبل المحكمة، حيث تقرر بدء أول محاكمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٦ - وفي القرار ٢١٥/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وافقت الجمعية العامة على تمويل المحكمة لسنة ١٩٩٧ على أساس مجموعة من الترتيبات تشمل الاشتراكات المقررة، واستخدام الأموال المتبقية في الحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، واستخدام رصيد غير مستعمل يقدر بمبلغ ١٢ مليون دولار. وقد بلغت النفقات الفعلية المسجلة لسنة ١٩٩٦ ما مقداره ٨٠٠ ٤٧٧ ٢٤ دولار في مقابل اعتماد مجموعه ٧٠٠ ٤٩٤ ٣٦ دولار.

٧ - ويتضمن الفرع أدناه تحليلا للنفقات حسب وجه الإنفاق والفروق ذات الصلة في مقابل التقديرات الموافق عليها.

ثانيا - تقرير الأداء لعام ١٩٩٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	السنة التقويمية ١٩٩٦		
	الاعتماد	النفقات	الفرق
الوظائف المؤقتة	١٤ ٩٨٢,٨	١١ ٠٣٠,١	(٣ ٩٥٢,٧)
مرتبات وبدلات القضاة (بما في ذلك التكاليف العامة)	٦٨٢,٨	٦٦٢,٣	(٢٠,٥)
تكاليف الموظفين الأخرى	٤٠٢,٠	٥٥٢,٥	١٥٠,٥
الخبراء الاستشاريون والخبراء	١ ٤٧٩,٠	٢٠٠,٦	(١ ٢٧٨,٤)
السفر	١ ٤٤١,١	٢ ١٠٦,٨	٦٦٥,٧
الخدمات التعاقدية	٣ ١٣١,٣	٢٦٢,٩	(٢ ٨٦٨,٤)
الضيافة	٥,٠	٦,٨	١,٨
مصاريف التشغيل العامة	٢ ٧٠١,٠	١ ٤٢٠,١	(١ ٢٨٠,٩)
اللوازم والمواد	٧٤٩,٣	١ ٠٠٧,٢	٢٥٧,٩
الأثاث والمعدات	٤ ٥٧١,٠	٢ ٩٥٠,٧	(١ ٦٢٠,٣)
تشييد/تعديل أماكن العمل	٦ ٣٤٩,٤	٤ ٢٧٧,٨	(٢ ٠٧١,٦)
المجموع	٣٦ ٤٩٤,٧	٢٤ ٤٧٧,٨	(١٢ ٠١٦,٩)

الوظائف المؤقتة (النفقات: ١٠٠ ٠٣٠ ١١ دولار)

٨ - الوفورات (٧٠٠ ٩٥٢ ٣ دولار) تحت هذا البند تعبر عن الوقت الطويل الذي يسبق تعيين موظفين للعمل في كل من أروشا وكيغالي، مما أسفر عن ارتفاع معدلات الشغور أثناء السنة.

مرتبات وبدلات القضاة (بما في ذلك التكاليف العامة (النفقات: ٣٠٠ ٦٦٢ دولار)

٩ - صافي النقص البالغ ٥٠٠ ٢٠ دولار يفسره انخفاض تكاليف تنصيب القضاة في أروشا عما كان متوقعا.

تكاليف الموظفين الأخرى (النفقات: ٥٠٠ ٥٥٢ دولار)

١٠ - الاحتياجات تحت هذا البند التي تبين زيادة قدرها ٥٠٠ ١٥٠ دولار تتصل بموظفين عينوا لمدد قصيرة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لتلبية الاحتياجات الفورية للمحكمة (٠٠٠ ٥٠١ دولار)؛ وفيما يتعلق بالعمل الإضافي من جانب الموظفين المحليين (٥٠٠ ٥١ دولار). ولم تستعمل موارد تحت بند المساعدة المؤقتة حيث قام بتوفير الخدمات اللغوية موظفون عاديون كلفوا بالعمل في المحكمة.

الخبراء الاستشاريون والخبراء (النفقات: ٦٠٠ ٢٠٠ دولار)

١١ - السبب الرئيسي في حدوث انخفاض قدره ٤٠٠ ٢٧٨ ١ دولار في الاحتياجات تحت هذا البند يتصل بتدني الحاجة إلى الدراية الفنية الخارجية فيما يتصل بتقييم الأدلة في المقابر الجماعية.

السفر (النفقات: ٨٠٠ ١٠٦ ٢ دولار)

١٢ - الاحتياجات الزائدة تحت هذا البند البالغة ٧٠٠ ٦٦٥ دولار تتصل بدوائر المحكمة (٠٠٠ ٣٧ دولار) ومكتب المدعي العام (٤٠٠ ٧٠٦ دولار)، وتعوضها جزئيا وفورات تبلغ نحو ٧٠٠ ٧٧ دولار تحت بند قلم المحكمة. والنفقات الزائدة تحت بند مكتب المدعي العام تتصل بالافتقار إلى الخبرة فيما يتعلق باحتياجات السفر وبدلاته لأفرقة التحقيق.

الخدمات التعاقدية (النفقات: ٩٠٠ ٢٦٢ دولار)

١٣ - الانخفاض البالغ نحو ٤٠٠ ٨٦٨ ٢ دولار تحت هذا البند يعبر عن انخفاض النفقات عما كان متوقعا فيما يتعلق بالمحامين المطلوبين للأشخاص المتهمين المعوزين وذلك نتيجة لوقوع تأخيرات في إجراء المحاكمات التي كان من المزمع في الأصل أن تتم في عام ١٩٩٦. أما النفقات الفعلية فتتصل بمحاميي الدفاع (٤٠٠ ١٣٢ دولار)، وبالخبير الاستشاري الذي ساعد في إعداد الرسومات الخاصة بتجديد أماكن العمل في مركز المؤتمرات (٧٠٠ ٧٧ دولار)، وبالتكاليف التعاقدية الخاصة بالحراس في مركز الاحتجاز (٨٠٠ ٥٢ دولار).

الضيافة (النفقات: ٨٠٠ ٦ دولار)

١٤ - تعبر الاحتياجات تحت هذا البند عن زيادة قدرها ٨٠٠ ١ دولار. وتشمل النفقات حفلات الاستقبال التي أقيمت بالترافق مع الجلسات العامة للمحكمة وضيافة للوفود.

مصاريف التشغيل العامة (النفقات: ١٠٠ ٤٢٠ ١ دولار)

١٥ - قدرت الاحتياجات تحت هذا البند على أساس شغل عدد من الموظفين لوظائفهم خلال السنة أكبر مما تحقق فعلا. وقد بلغت الوفورات المتصلة بذلك ٩٠٠ ٢٨٠ ١ دولار.

اللوازم والمواد (النفقات: ٢٠٠ ٠٠٧ ١ دولار)

١٦ - الاحتياجات الإضافية تحت هذا البند بمبلغ ٩٠٠ ٢٥٧ دولار تعبر عن تكاليف تهيئة المحكمة عن طريق شراء كميات كبيرة من المخزونات الأولية من جميع أنواع اللوازم الخاصة بالمكاتب والورش التقنية.

الأثاث والمعدات (النفقات: ٧٠٠ ٩٥٠ ٢ دولار)

١٧ - الاحتياجات المخفضة، التي تنطوي على نقصان قدره ٣٠٠ ٦٢٠ ١ دولار، تعبر عن التأخيرات في شراء المعدات والخدمات الأخرى.

تشييد أماكن العمل وتعديلها (النفقات: ٨٠٠ ٢٧٧ ٤ دولار)

١٨ - معظم المبلغ المطلوب تحت هذا البند، وهو يعبر عن وجود وفورات قدرها ٦٠٠ ٠٧١ ٢ دولار، خصص لتشييد وتجديد أماكن العمل في مركز المؤتمرات على مرحلتين: المرحلة الأول، التي تبلغ تكاليفها ٢٨١ ٠٣٦ ١ دولار، تتصل بتشييد القاعة الأولى للمحكمة وتجديد الحيز المخصص لدوائر المحكمة؛ والمرحلة الثانية، التي تقدر تكاليفها بمبلغ ٥٧٧ ٨٤٥ ٢ دولار، تتصل بالقيام في عام ١٩٩٧ بتشييد القاعة الثانية للمحكمة، وممر محمي يوصل إليها للمحتجزين في طريقهم للمثول أمام المحكمة، كما تتصل بتجديد بقية الطوابق المستأجرة من المركز. ومن المتوقع أن تؤدي المرحلة الثانية إلى ترشيد استعمال حيز المكاتب بما في ذلك توفير حيز يخصص للتخزين، والورش، ومرفق الطعام. أما المبلغ الباقي وقدره ٨٩٨ ٣٩٥ دولار فقد خصص لتشييد مرفق الاحتجاز.

ثالثا- الإجراء المطلوب من الجمعية العامة

١٩ - يطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بالتقرير الحالي.

- - - - -